التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والإتصال داخل المؤسسات الاقتصادية

أ/ ابراهيمي عمر*

جامعة مستغانم–الجزائر

Résumé :

les retombées sociales et économiques induites par l'introduction des nouvelles technologies de l'information et de la communication TIC, constituent une véritable révolution aux dimensions multiples.

Les différentes composantes du système économique ont dû s'adapter au nouveau mode de fonctionnement induit par ces mutations technologiques, d'où la naissance de nouveaux concepts tels le e-commerce, le e-mailing, l'économie de la connaissance et de la communication à distance.

Au niveau mondial, s'ouvre l'ére de la e-gouvernance dans de nombreux pays. Afin d'évaluer l'impact économique et sociale de l'introduction des nouvelles technologies de l'information et de la communication au sein des entreprises publiques, nous avons ciblé 2 organismes, pour les besoins de notre travail :

1-Le Centre des chèques postaux CCP (Algérie poste) du secteur poste et télécommunications

2-Le Centre national de l'informatique et des statistiques CNIS du secteur douanier.

الكلمات المفتاحية : تكنولوجيا الإعلام و الاتصال TIC ، المؤسسات الاقتصادية ، التبعية التكنولوجيـــة ، البطالة ، البحث و التطوير R&D .

مقدمة:

إن لتكنولوجيا الإعلام والإتصال آثار متعددة على جميـــع جوانـــب النشـــاطات الاقتصادية والاجتماعية، فكلما تطور النظام التكنولوجي تغير النظام الاقتصادي والاجتماعي حتى يتكيف مع هذا التطور في مجالات الأعمال المختلفة [1]. ففي ظل التطور السريع لهـــذه التكنولوجيا وإحداثها لمفاهيم جديدة مثل التجارة الالكترونية والبريـــد الالكتروني،إقتصـــاد

* أستاذ مساعد صنف " أ كلية الحقوق والعلوم التجارية جامعة مستغانم. المايل:
brahimiomar27@yahoo.fr

المعرفة و الاتصال عن بعد، طرأت على مستوى العالم أبعاد اقتصادية واجتماعية، حيث أبرز المفهوم الرقمي سمة العصر في كل البلدان[2]. يبدو من خلال استخدام التكنولوجيا أن هناك أسباب أدت إلى بروز بعض النقائص في التسيير، تتمثل في عدم فعالية الوسائل التقليدية المستعملة لتدعيم المؤسسة. رغم النتائج الإيجابية المحققة عبر مراحل التنمية عموما، برزت بالمقابل بعض النقائص، والمتمثلة فيما يلي:

- التأخير في إنجاز الأشغال والأعمال في وقتها المحدد.
- النقص في استخدام القوة البشرية بشكل أمثل.
- ضعف إنتاجية العمل داخل المؤسسات.
- ضخامة المعلومات وصعوبة التحكم فيها.

تؤدي تكنولوجيا الإعلام والاتصال دوراً مهماً وفعالاً في تلك الجوانب من عملية التسيير، وتنظيم العمل. فماذا يمكن أن تفعله للحد من تلك المشاكل والنقائص وهل تطبيقها سيؤدي إلى بروز مشاكل ثانوية؟

للإجابة عن هذا السؤال الأساسي، يتطلب منّا هذا البحث معرفة الوضعية الحالية لهذه التكنولوجيا، مع إبراز التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على النشاطات داخل المؤسسات الاقتصادية .

يهدف هذا البحث إلى توضيح ما يلي:

- تحديد وتوضيح الخصائص التي تتميز بها استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل المؤسسات الاقتصادية.
- إبراز أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تخزين ومعالجة المعلومات.
- توضيح التغييرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من جراء استخدام هذه التكنولوجيا.
- توضيح السليبات التي تنتج عن استخدام هذه التكنولوجيا.
- تحديد العناصر المكونة للسياسة الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، ومدى مساهمتها للحد من السلبيات.
- الإلمام بهذا الموضوع من الناحية التطبيقية بعرض حالة مؤسستان تنتميان إلى القطاع العام (قطاع البريد والمواصلات، وقطاع الجمارك).

تتلخص أهمية البحث في العنصرين التاليين:

- يفيد هذا البحث في معرفة الدور الاقتصادي التي تؤديه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في شتى الميادين وفي بعض القطاعات النشاطية. كما يفيد في معرفة الدور الاجتماعي الذي تؤديه في الحياة اليومية للعمل والتغيرات التي تطرأ على التشغيل.
- يعتبر هذا البحث من بين الدراسات الاقتصادية التي تعالج موضوع تأثير التكنولوجيا على مستوى جزئي، محاولين فيه الربط بين مكونات نظام تكنولوجيا الإعلام والاتصال كقطاع مستقل وعلاقته مع بقية القطاعات النشاطية الأخرى.

لتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية، اخترنا منهجًا وصفيًا تحليليًا، وذلك من خلال المراجعة التحليلية للمراجع العلمية من كتب، مجلات ووثائق ، ذات الاهتمام بموضوع الدراسة. استعملنا منهج دراسة الحالات كطريقة تندرج ضمن التحليل الوصفي لدراسة ما هو موجود داخل مؤسستان مختلفتان (مركز الصكوك البريدية، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات).

لتوضيح تأثير تكنولوجيا الإعلام والإتصال داخل المؤسسات الاقتصادية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ارتأينا تحليل تجربتين لكل من مركز الصكوك البريدية ccp التابع لقطاع البريد والمواصلات (بريد الجزائر) والمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات cnis التابع لقطاع الجمارك، بصفة تحليلية.

التجربة الأولى: هي تجربة قديمة يرجع تطبيقها لسنة 1975، تعتبر تجربة رائدة في الجزائر.

التجربة الثانية: هي تجربة حديثة تم تطبيقها منذ سنة 1995، تعتبر تجربة عصرية ومتطورة.

لهذا قسمنا البحث إلى محورين:

أولا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل مركز الصكوك البريدية ccp التابع لقطاع البريد والمواصلات (بريد الجزائر)

ثانيا: تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات cnis التابع لقطاع الجمارك.

أولا: التجربة الأولى. تأثير تكنولوجيا الإعلام والإتصال داخل مركز الصكوك البريدية ccp التابع لقطاع البريد والمواصلات (بريد الجزائر):

إن تدهور الخدمات في مركز الصكوك البريدية في بداية السبعينات يرجع إلى استخدام أجهزة ومعدات تقليدية، استدعى الأمر لوضع حد لهذه الوضعية، تمثلت في تحديد إستراتيجية تمكن المركز من أداء مهمته في أحسن الظروف. وذلك باختيار إحدى الحالتين:

1-الحفاظ على المستوى التكنولوجي: حسب هذه الفرضية كان لابد لمراكز الصكوك البريدية أن تواصل استعمال الآلات التقليدية (الكترو- حاسبات). يقتضي ذلك تجديد الحظيرة الموجودة بشراء آلات إضافية (كلفتها 15 مليون دج). مع إنشاء مركزين إحداهما في الشرق والآخر في الغرب على وجه السرعة.

2-الانتقال إلى التكنولوجيا الحديثة في معالجة المعلومات: تقتضي الفرضية الثانية تحمل 18 مليون دج منها ما بين 8 و9 ملايين دج تدفع لشراء المعدات. فهذا الاختيار يعفي الإدارة من بناء المراكز الجهوية، يؤدي إلى إصلاح كلي وتنظيم للعمل. قد تم اختيار الحل الثاني، وبدأت دراسة الإنجاز في شهر جانفي 1972. وانتهت العملية في شهر جوان 1975. إن تأثير استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في إدارة المركز ونتائجها يمكن تلخيصها في الجدول الموالي الذي يبين مدى تأثير هذه التقنية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

3-المعطيات الرقمية المقارنة: نتناول 4 فترات للمقارنة سنة 1974 (سنة قبل استخدام تكنولوجيا المعلوماتية) و1977 (سنتين بعد استخدام التكنولوجيا الحديثة)، 2003 (28 سنة استخدام للمعلوماتية) ، 2008 (33 سنة بعد استخدام التكنولوجيا) .

جدول رقم (01): مدى تأثير استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مركز الصكوك البريدية (قبل وبعد إدخال التكنولوجيا)

العناصر / السنوات	1974	1977	1995	1998	2003	2008
عدد العمليات C1(مليون)	24.4	33.6	97	110	130	315
الأموال المعالجة C2 (مليار دج)	109.5	120.8	135	200	15000	24530
عدد الحسابات لغاية 12/31 C3 (آلاف)	452.0	709.1	2900	3600	7000	11032
عدد العمال لغاية 12/31 بما فيه موظفي المعلوماتية	856.0	680	-	-	-	27986
عدد الشكاوي	15000	2000	-	-	-	1800
مدة الانتظار سند في المركز قبل المعالجة	15 يوم	2 يومين	-	-	-	1 يوم
مدة معالجة عملية الدفع الفوري	6-3 سا	2 دقيقتين	-	-	-	1 دقيقة
حظيرة الحاسبات الإلكترونية المصغرة	-	-	850	1500	2734	3142

المصدر: ساعي البريد – مجلة شهرية صادرة عن مديرية الاتصال لبريد الجزائر رقم: 64 _ فيفري 2009

1-التأثير الاقتصادي: المؤشر الأكثر دليل بالنسبة لطاقة المركز يكمن في عدد العمليات المعالجة سنويا، على أساس (1) في سنة 1974، المؤشر كان قد بلغ (0.93) في سنة 1972. انتقل إلى (1.37) في سنة 1977. ارتفع إلى (5.32) مرة في سنة 2003م،ثم انتقل إلى (13) مرة في سنة 2008م ، مما يدل على درجة الإشباع في المركز البريدي قبل استخدام تكنولوجيا المعلومات وإطلاقه بعد إدخال هذه التقنية.

نلاحظ في الرسم البياني (أنظر الرسم البياني رقم 01) الذي يتناول معطيات الجدول رقم (01) حيث يبين تطور النشاط في المركز من سنة 1970 إلى غاية 2008م.

إدراكا لأهمية مركز الصكوك البريدية في النظام المصرفي، يسير هذا الأخير لوحده عدد أكبر من الحسابات المعالجة عل مستوى المؤسسات البنكية، وهذا ما يدل على أن استخدام تكنولوجيا المعلوماتية في نشاط هذه المؤسسة أنقدها من الصعوبات والمشاكل التي كانت تواجهها آنذاك، وساعدها في المساهمة إلى زيادة الادخار.

2-تحسين الخدمات المقدمة: من المعلوم أن أغلبية الحسابات تعود إلى موظفين من المصالح العمومية وغير العمومية فزيادة عدد العملاء يجعل من غير المعقول تحمل الانتظار الطويل من أجل إجراء عملية التحويل أو سحب على حساباتهم. فانخفاض عدد الشكاوي من 62 % بالنسبة لـ 1000 عملية في سنة 1974 إلى 06 % بالنسبة لـ 1000عملية في سنة 1977م، إلى 01 % بالنسبة لـ 1000 عملية في سنة 2008، وهو ما يشهد على التحكم في النشاط والعمل.

3-تحسين الإنتاجية داخل المركز: إذا اعتمدنا على عدد العمليات التي يعالجها كل موظف، نرى إن الإنتاجية انتقلت من 100 سنة 1974م إلى 174 سنة 1977م. نشير إلى أن انخفاض عدد العمال في هذا القطاع ساهم في زيادة الإنتاجية[3]، حيث نجد حسب الإحصائيات المتوفرة في الجدول (01) أن عدد العمال انخفض من 856 عامل سنة 1974 (سنة قبل إدخال تكنولوجيا المعلوماتية) إلى 680 في سنة 1977 (سنتين بعد)، أي أن حوالي 176 موظف غادروا المركز البريدي بعد تكوينهم ليشتغلوا في قطاعات أخرى. هذا ما يبين بالتأكيد أن تكنولوجيا تكنولوجيا الإعلام والاتصال تؤثر بشكل ملموس على نظام التشغيل[4] في المؤسسات التي تستخدمه بكثرة. نلاحظ في المدى البعيد ارتفاع عدد العمال[5]إلى 28000 موظف في سنة 2008 (33 سنة بعد استخدام التكنولوجيا) وهو ما يرجع إلى زيادة عدد مكاتب البريد في التراب الوطني ،إلى 3310 مكتب .

4-الإسهام في تحسين تبادل المعلومات بين الهيئات: يتعامل مركز الصكوك البريدية مع قطاعات أخرى في إطار دفع الأجور، كونه يحتوي على عدد لا بأس به من مراكز دفع مقارنة مع المؤسسات البنكية. وهو ما يجعل التحويل من مصالح القطاعات إلى مراكز الدفع تتم بصورة آلية وفورية، التي كانت تتم في بضعة أيام أصبحت تتم في خلال ساعات فقط بتكثيف عملية التحويل على عدة نهائيات.

الشكل رقم 01 تطور نشاط مركز الصكوك البريدية في الفترة الممتدة ما بين (1970- 2003)

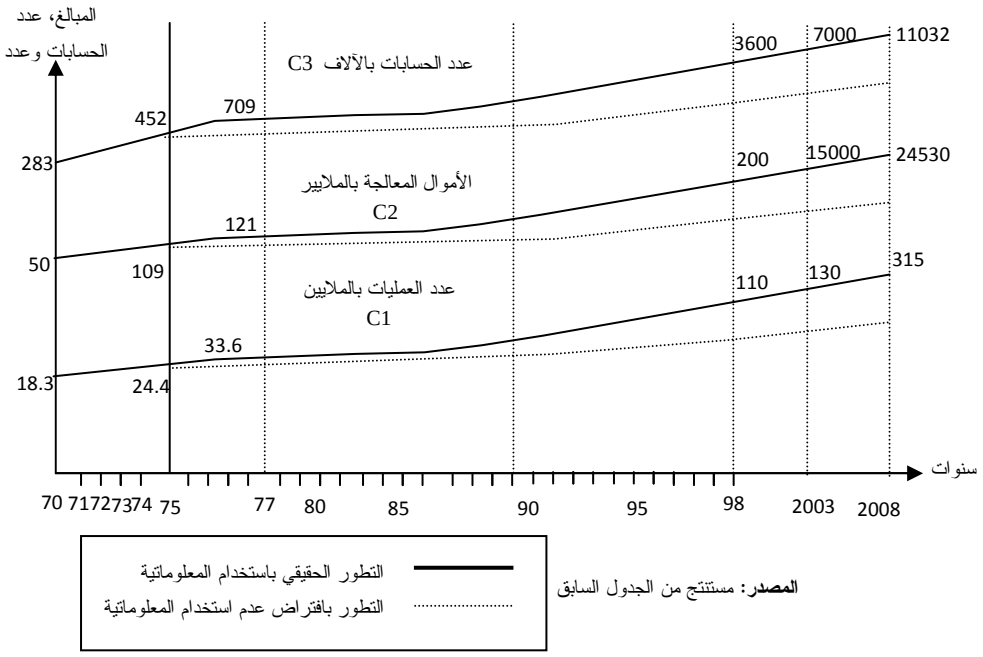

المصدر: مستنتج من الجدول السابق

ثانيا: التجربة الثانية . تأثير تكنولوجيا الإعلام والإتصال داخل المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات cnis التابع لقطاع الجمارك :

تم تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في سنة 1995، وهي تجربة عصرية و متطورة .يمكن التعريف بالمركز، وتحليل البنية الهيكلية في تطبيق التكنولوجيا داخل المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك CNIS- Douane ،فيما يلي:

1- التعريف بالمركز: تأسس المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات التابع للمديرية العامة للجمارك .بموجب المرسوم رقم 93/334 المؤرخ في 1993.12.27 وقد تم فتحه بتاريخ 1995.11.25 يقع هذا المركز تحت سلطة المدير العام للجمارك، ومسير من طرف مدير المركز[6]، حيث يتولى المهام التالية:

- استغلال وتسيير شبكة إيصال المعطيات.
- إدارة قواعد المعطيات، وترميز الإجراءات وتطويرها.
- صيانة أجهزة الإعلام الآلي الموضوعة تحت التصرف.
- إدارة الوسائل التي يتوفر عليها المركز.
- جمع ومراقبة كافة تقارير النشاطات المتعلقة بمهامه.
- تصميم الوثائق الإحصائية، وتوجيه نمطها، وتسييرها.
- إجراء التحاليل المتعلقة بالتدفقات التجارية والمداخيل الجمركية، وإعداد التقديرات لها.
- توفير المعلومات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

لغرض إنجاز هذه المهام يتوفر المركز على جملة من الوسائل البشرية والمادية التالية:

أ- الوسائل البشرية: يقدر العدد الإجمالي للمستخدمين بهذا المركز بـ 213 عامل موزعين كما يلي:

- 137 عامل في الأسلاك المشتركة.
- 76 عامل في الأسلاك الحيوية.

ب- الوسائل المادية: تتكون أساسا من التجهيزات التالية:

- 38 أطراف نهائية تعمل باللغتين : العربية والفرنسية.
- 51 حاسبات إلكترونية مصغرة.
- 47 طابعة.
- 09 موزعات (أجهزة تزويد بالمعطيات SERVEUR).

يضاف إلى ذلك مجموعة من الأجهزة الخاصة بشبكة إيصال المعطيات، وهي:

- 10 أجهزة لإرسال المعطيات (MODEMS).
- 05 أجهزة متعددة الإرسال (MULTIPLEXURS).
- 06 مجمعات لإيصال المعطيات (UB NET WORK).

إضافة إلى هذه الوسائل المادية، فإن المركز مجهز بعدد من المرافق نذكرها في ما يلي:

- **مركز للحسابات**: يعمل بدون انقطاع لمدة 24 ساعة، وتتمثل مهمته في دعم كافة القواعد الاحصائية وتجديدها بحسب المستجدات، وكذا تحقيق جميع المتطلبات التي يقتضيها للعمل الآلي.
- **قاعة لتطوير العمل الجمركي**: يتم في هذه القاعة تصميم كل تطبيقات المعلوماتية وتطويرها حتى تستجيب للمتطلبات التي التي يقتضيها نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD.
- **قاعة التدريب والتكوين**: مجهزة بأحدث وسائل المعلوماتية العاملة على تعليم المستعملين (من وكلاء عبور، وكلاء إيداع، عملاء اقتصاديين وأعوان جمارك) في كيفية استخدام نظام الإعلام والتسيير الآلي.
- **قاعة الإطلاع على الوثائق الإحصائية**: تهدف إلى تزويد كافة المستعملين (من إدارات، وهيئات عمومية، باحثين جامعيين ومتعاملين اقتصاديين) بكافة المعلومات الاحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية.
- **مخبر للصيانة**: مجهز بكافة الوسائل اللازمة لتصليح التعطلات التي قد تمس مختلف الأجهزة،

بالإضافة إلى إجراء بعض الاختيارات التقنية على أجهزة المعلوماتية المتحصل عليها حديثا.

- **قاعة للمحاضرات**: تحتوي عل 120 مقعد، حيث تسمح بضمان السير الجيد لانعقاد الاجتماعات والملتقيات التي تنظم من طرف إدارة الجمارك.

الهيكل التنظيمي: طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أكتوبر 1995 فإن التنظيم الإداري للمركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات يتمثل فيما يلي:

الرسم البياني رقم 02: الهيكل التنظيمي للمركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات.

المصدر: نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك، المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات CNIS 2007.

2- نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك "ناتـــاج" "SIGAD": يعتـــبر قطـــاع الجمارك في بلادنا من بين القطاعات المهمة باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، حيـــث يواجه في المرحلة الراهنة ظروف اقتصادية صعبة متمثلة في تحرير التجارة الخارجية.

وعليه، لقد أصبح التحكم في النشاطات التجارية الدولية من خلال المراقبة البعدية ضرورة ملحة. هذا بالإضافة إلى وجوب مراعاة تلك الالتزامات التي تعهدت بها بلادنا ولا سيما بعد انضمامها إلى اتفاقيات بروكسل. هذه الأسباب الأساسية التي استوجبت إعادة النظر في نظام المعلوماتية المعروف بـــ "BURROUGHS 5900" والمعمول به منذ سنة 1986 من طرف إدارة الجمارك .

إن تطبيق نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك "SIGAD" الهدف منه:

- التحكم في عملية الجمركة عبر مختلف مراحلها.

- المراقبة الصارمة لتطبيق التنظيمات والإجراءات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك بالنسبة لكافة أنحاء التراب الوطني.
- التوفير الدائم وفي الوقت المناسب للإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

لتحقيق هذه الأهداف فإن نظام المعلوماتية للجمارك مرتبط بعشرة (10) مواقع لا مركزية موزعة على التراب الوطني بالإضافة إلى الموقع المركزي المتمثل في المركز الوطني للمعلوماتية منـــد أكـــتوبر 1995 من 4 أجهزة فرعية هي كالتالي:

- جهاز تسعيري يتضمن كافة التنظيمات والإجراءات الجبائية، بالإضافة إلى تصنيف المواد.
- جهاز لجمركة السلع يخص عمليات التجارة الخارجية منذ بدايتها (بيان بالحمولـــة بالنسبة للاستيراد والتصريح بالنسبة للتصدير) إلى نهايتها.
- جهاز للمنازعات، ويخص تلك المنازعات التي يمكن أن تظهـــر خـــلال عمليـــات الاستيراد والتصدير.
- جهاز إحصائي، ويتضمن كافة الأدوات الضرورية لمعالجـــة المعلومـــات المتـــوفرة بخصوص جهاز الجمركة (تحليل المعطيات).

يقوم نظام المعلوماتية SIGAD بالأعمال الروتينية وغير المنقطعة، فإنه يمـــنح للمتعـــاملين إمكانية جمركة سلعهم عن بعد، ولأجل ذلك فإن النظام يتكفل بالسلع منذ شـــحنها إلى غاية رفعها.

3- تكلفة نظام الإعلام والتسيير الآلي: إن استعمال هذا النوع من النظام في إدارة الجمارك يتطلب توفير وسائل مادية وبشرية حتى يتمكن من القيام بالمهام المطلوبـــة منـــه بأحسن قيام، وقد شرعت الإدارة بتوظيف عدد هام من الإطارات الجامعية المتخصصين في المعلوماتية والإحصائيات، فأصبح عدد الموظفين في هذا النظام موزعا كالتالي:

- 35 موظف إطار ENCADREMENT.
- 33 موظف تحكم MAITISE.
- 24 موظف تنفيذ EXECUTION.

أما فيما يخص الوسائل المادية ، فقد تحصلت إدارة الجمارك من طرف شركة أجنبية على اجهزة المعلوماتية مع ملحقاتها من الجيل الرابع بلغت قيمتها أكثر 3ملايين دولار أمريكي، حيث اضيف لهذه العملية برنامج تكوين قيمته 75 ألف دولار .

لرفع من مستوى عمل نظام المعلوماتية وتحسينه كلفت إطارات وطنية بهذه العمليـــة، رغم العروض التي قدمت من طرف خبراء أجانب حيث قدروا العملية بـــــ01 مليـــون دولار.

4- الفوائد التي يقدمها الإعلام والتسيير الآلي: يسهل نظام المعلوماتية العمليـــات المتعلقة بالوثائق الجمركية و كتابتها بحيث يجنبهم حمل هذه الوثائق أو تخزينها، كما يسمح بتوزيع أفضل لحركات السلع خلال اليوم، ويحسن من نوعية السند الإعلامي. أما مـــن ناحية اخرى يسمح هذا النظام بجعل كافة عمليات الحساب والبحث الوثـــائقي المتصـــلة بمراقبة التصريحات الجمركية تتم بصورة آلية.

إن نظام الإعلام والتسيير الآلي يساعد على تدفق المعلومات وتنظيمها بكل شفافية بفضل الأجهزة التي تمتاز بقدرة كبيرة على معالجة المعلومات. وبهذا تم القضاء على المشكل المتعلق بالاستكمال الفوري للمعلومات في كل مرة بحسب المستجدات ، مادامت هذه العملية تتم بصورة آلية. فإذا أراد أي مستعمل الإطلاع على معلومة ما، يكفيه ان يدخل رقم اللائحة الجمركية للمنتوج المعني (nomenclature douanière)، مما يسهل عليه عملية تحرير مختلف تصريحاته الجمركية كما له كذلك أن يطلع على تفاصيل التعريفة الجمركية.

إضافة لما سبق، تتمثل الفوائد التي يمكن للمصرّح الجمركي أن يُجنيها من نظام المعلوماتية فيما يلي:

- الحصول مباشرة على معلومات كاملة، تجعل المهتم بالأمر على بينة كاملة مـــن أمره بخصوص تطبيق القوانين سارية المفعول.
- إن اعتماد المحاسبة بالمعلوماتية لابد و أن يشكل عامل اطمئنان اتجاه الجمركي ما دام يفرض التطابق التام بين حسابات مصالح الجمارك و التصريحات المدلى بها من طـــرف المصرح الجمركي.
- من الناحية الإقتصادية، تتمثل الفائدة الكبرى في تطبيق النظام في ربح الوقـــت الذي تسمح به آلية الإجراءات المعتمدة، حيث تقلصت المدة الفاصلة بين قبول التصـــريح من طرف مصالح الجمارك و رفع السلع من طرف صاحبها إلى أقل من 48 ساعة. ويـــتم حاليا التفكير في كيفية تقليص هذه المدة أكثر، وذلك عن طريق اعتماد تسهيلات إضافية بخصوص عمليات الجمركة في المستقبل.

5- الآفاق المستقبلية لنظام المعلوماتية: يتضمن برنامج النشاط المقرر لسنة 2010 عددا من التوسعات للنظام وذلك حتى يتسنى التكفل بجواب أخرى من العمل الجمركي. ويمكن في هذا السياق أن نذكر ما يلي:

- تطوير التطبيقات الخاصة بالأنظمة الجمركية الإقتصادية، وجهاز المنازعات الجمركية و كذا الأنظمة الخاصة بالسيارات، وإجراءات تغيير الإقامات...إلخ.
- توسيع قائمة المستفيدين من إجراءات الجمركة عن بعد، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك ما لا يزيد عن 04 متعاملين اقتصاديين كبار (الشركة الوطنية للتبغ والكبريت،الخطوط الجوية الجزائرية، سونلغاز، سوناطراك) و عدد من وكلاء إداع (nashcoentmv. Caltram Gema ...إلخ) قد تم ربطهم بنظام المعلوماتية. وإن إدارة الجمارك هي الآن بصدد مناقشة عملية الربط مع مجموعة من الشركاء الهامين.
- ربط مختلف المستعملين لنظام المعلوماتية (الإدارات المركزية، ديوان التجارة الخارجية، الغرفة التجارية و الصناعة، بنك الجزائر ...إلخ)
- توسيع نظام المعلوماتية إلى غاية ميناء مستغانم، الغزوات، أرزيو ووهران، وقسنطينة بالإضافة إلى مركز العقيد لطفي.
- القضاء على البيروقراطية، الغش والمخدرات إضافة إلى تبييض النقود وإدخال نظام السكانار scanner .[7]

6- شبكة إيصال المعطيات: نظرا لشساعة مساحة التراب الوطني، وبعد المكاتب الجمركية عن مراكز اتخاذ القرار على المستويين الجهوي و المركزي، الهدف منها تغطية كافة مكاتبها المتواجدة عبر مختلف أرجاء الوطن،بدأ الأشغال لهذه الشبكة منذ 1995 بهدف إنجاز عمليتين متتاليتين:

العملية الأولى: تتمثل في مد شبكة تربط أهم المواقع الفرعية الذكية (Site Déportes Intelligents) أي أنظمة المعلوماتية Sigad على المستوي المحلي فيما بينها من جهة و بالموقع المركزي المتمثل في المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات CNIS من جهة أخرى.

العملية الثانية: وتتمثل في ربط مختلف المكاتب و المراكز الجمركية بالموقع الذكي على المستوى المحلي، وفي هذا الصدد يبلغ عدد الفروع الذكية 10 في الوقت الحالي .

تعمل بواسطة الأجهزة المعلوماتية التالية:

- 205 طرف نهائي تشتغل باللغتين العربية والفرنسية.

- 55 آلة طابعة.
- 12 حاسب إلكتروني مصغر.

7- ربط المتعاملين بالشبكة: يتم ربط المتعاملين الاقتصاديين بشبكة SIGAD عن طريق شبكة الاتصالات العمومية وذلك كالتالي:

- ربط مباشر بخط إيصال المعطيات طاقته تبلغ BAUD 9600.
- ربط عن طريق الشبكة العمومية عن طريق شبكة إرسال المعطيات المتبادلة RTC[**] أو عن طريق شبكة إرسال المعطيات بالجملة PACK/ DZ[***].

خـــاتمة:

لقد حاولنا في هذا البحث توضيح مدى تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الاقتصاد الوطني داخل المؤسسات الاقتصادية، مع لفت الانتباه إلى حدود وسلبيات ومخاطر تلك التكنولوجيا، خاصة إذا استخدمت بدون حذر. إن هذه التكنولوجيا لا يمكن فصلها عن نظام المعلومات، إنها قادرة على أن تضمن التحكم فيه، حيث بدت الوسائل التقليدية غير مجدية وباهظة التكلفة وبطيئة[8].

بالإضافة إلى تأثيرها على تحسين فعالية التسيير والتخطيط والمراقبة فإن لهذه التكنولوجيا تأثيرات إضافية على ما يلي:

- زيادة الطاقة العلمية والتقنية للمؤسسات، والتي تعتبر طاقة ضرورية لتطوير المؤسسات الاقتصادية.
- تحسين نوعية الخدمات المحلية بواسطة النشاطات التي تدخلها إلى مختلف ميادين الإدارة.
- إنشاء مناصب عمل في مختلف المؤسسات، علما أن جزءاً منها يتمتع بكفاءة عالية.
- تدعيم عمل المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق نظام إعلامي وطني.
- زيادة الإنتاجية داخل المؤسسات، وذلك راجع إلى الانخفاض في عدد العمال.

وعلينا أن نشير إلى سلبيات ومعوقات تطبيق هذه التكنولوجيا المستوردة[9]، التي تكون لها تأثيرات سلبية على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية إذا ما استخدمت بدون حذر.

إن المساهمة الفعالة للتكنولوجيا في تنمية المؤسسات تتطلب الكثير من الوقت والوسائل، لأن آثارها سوف تظهر على المدى البعيد. ركزنا في هذا البحث على الوضعية الأولى، ثم الحالية لاستخدام التكنولوجيا كأداة لتسيير المؤسسة... يتميز هذا الاستخدام بما يلي:

- نقص حظيرة الحاسبات من الناحية الكمية والكيفية.
- اختلاف القطاعات فيما بينها لاستعمال هذه التكنولوجيا.
- نقص في عدد العمال والموظفين.

من خلال التطبيقات التي تحققت داخل هذه المؤسسات مازال إنجاز الكثير من الأعمال سيؤدي في السنوات المقبلة إلى أن تزداد حظيرة الحاسبات وعدد الموظفين عما هو عليه الآن. فهذا التطور سيسمح للجزائر إلى ملاحقة البلدان المتقدمة وسيبلغ على الأقل مكانة لائقة بين البلدان النامية.

حتى تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تنمية المؤسسات الاقتصادية، يبدو من اللازم أن نأخذ بعين الاعتبار التوصيات التالية:

- تطوير أنظمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ميدان المعالجة عن بعد، باستخدام أحدث التقنيات للاتصالات.
- تحديد بالنسبة لكل قطاع، الفوائد والإيجابيات التي تؤديها استخدام هذه التكنولوجيا فيما يخص التحكم في المعلومات، اتخاذ القرار، سهولة التسيير وتحسين الكفاءة.
- تحقيق صناعة وطنية في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال والأعمال المرتبطة بها (كالصيانة والخدمات) لغرض التخفيف من التبعية اتجاه البلدان الأجنبية.
- إقامة التعاون فيما بين المؤسسات في ميدان المعلومات للاستفادة أكثر من تجارب البلدان الأجنبية.
- إنشاء وتدعيم بعض الهيئات الحكومية التي ستشرف على تطبيق ومراقبة استخدام هذه التكنولوجيا داخل المؤسسات الاقتصادية. وذلك لغرض التكفل بتطبيق سياسة جديدة تعمل في صالح التنمية الشاملة.
- رسم سياسة جديدة خاصة بالتكنولوجيا التي تأخذ في الحسبان كافة العناصر التي تؤثر عليها: الهيئات المتخصصة، التطبيقات المختلفة، التكوين، التصنيع، البحث، الخدمات...الخ.

ختاما ولكي تساهم هذه التكنولوجيا في تنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ينبغي استعمال كافة الوسائل القادرة على ضمان التحكم في هذه التكنولوجيا خاصة بواسطة التكوين والصناعة والبحث في هذا الميدان.مما يشكل محورا أساسيا للسياسة والإستراتيجية الوطنية الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال المندرجة ضمن مشروع الجزائر الالكترونية لسنة2013 (e-Algérie2013).

المراجع:

[1]- فريد راغب النجار، «إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا: مدخل تكاملي تجريبي، ط. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
[2]- قدي عبد المجيد & مجدل أحمد، « تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البلادة العربية بين الواقع والمأمول»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 2003/09.
[3]- وثائق صادرة عن المديرية العامة للجمارك، 2007، والمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات 2006.
[4]- السيد عطية عبد الواحد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعلوماتية "تحديات أمام بقاء العالم الثالث"، الناشر دار النهظة العربية، القاهرة 1995.
[5]- محمد علي حوات، العرب والعولمة- شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002.
[6]- ساعي البريد – مجلة شهرية صادرة عن مديرية الاتصال لبريد الجزائر
رقم: 64 _ فيفري 2009 .
[7]- هوشيار معروف، «تحليل الاقتصاد التكنولوجي»، ط. دار جرير للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 2006.
[8]-كمال منصوري& عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة- المقومات والعوائق ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 04- جوان 2006

الهوامش:

[1] فريد راغب النجار، «إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا: مدخل تكاملي تجريبي»، ط. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 75.
[2] قدي عبد المجيد & مجدل أحمد، «تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البلادة العربية بين الواقع والمأمول»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 2003/09، ص81-127.
[3] السيد عطية عبد الواحد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعلوماتية "تحديات أمام بقاء العالم الثالث"، الناشر دار النهظة العربية، القاهرة 1995، ص 79.
[4] محمد علي حوات، العرب والعولمة- شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة 2002، ص 55.

[5] هوشيار معروف، «تحليل الاقتصاد التكنولوجي»، ط. دار جرير للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 2006، ص. 352

[6] وثائق صادرة عن المديرية العامة للجمارك، 2007، والمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات 2006.

[7] حسب تصريحات المدير العام للجمارك في نشرة الأخبار الثامنة يوم 26-01-2000 تتعلق باستخدام الأجرة العصرية في قطاع الجمارك .

[8] مرجع سبق ذكره، هوشيار معروف، ص.339

[9] كمال منصوري& عيسى خليفي، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة- المقومات والعوائق ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 04- جوان 2006 ، ص.65

[*] réseau téléphonique commuté : RT**C.**

[**] DZ/PACK: réseau de transmission de données pat paquets.